مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية
ISSN: 2676-1955 الإيداع القانوني: جوان 2019 Al-Bahith journal in legal and political sciences
السنة: 2021 / الشهر: جوان العدد: الخامس / E-ISSN: 2716-7925

الآليات القانونية لدول المتوسط لمواجهة مخاطر الهجرة غير الشرعية

The legal mechanisms of the Mediterranean countries to confront the risks of illegal immigration

تاريخ الإرسال: 2021/04/10 تاريخ القبول: 2021/05/20

د. برقوق يوسف، جامعة سيدي بلعباس.
berkoukyoucef@gmail.com

ملخص:

تمثل الهجرة تحديات وفرصا لبلدان المنشأ والمقصد وبلدان العبور كما أن التنمية أساسية لمواجهة التحديات الصعبة التي تمثلها الهجرة وفي عالم يبحث عن الأمن أصبح واضحا أن الأمن البشري في هذا السياق حق كل واحد منا في الحصول على الضروريات الأساسية.

وعلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية أن تستعرض الأطر القائمة المتعلقة بالهجرة التي قد تزيد المهاجرين ضعفا وبالتالي تفاقم خطر تحولهم إلى ضحايا للاتجار بسبب عدم احترامها لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الأمن، دول البحر المتوسط.

Summary :

Migration brings challenges and opportunities to countries of origin, destination and transit. Development is also the key to addressing the enormous challenges posed by migration. In a world searching for security, it has become apparent that human security - in this context, the right of each of us to have basic necessities - is the only secure foundation on which to build.

States and intergovernmental organizations need to review existing migration frameworks, which, by failing to respect the basic human rights of migrants, may increase their vulnerability and thus their risk of becoming victims of trafficking.

Keyword: migration, security, Mediterranean states.

مقدمة:

تشهد اليوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية زيادة غير مسبوقة ليس بأعدادها فحسب وإنما بأهميتها أيضا،إذ ترتبط هده الظاهرة وتأثيراتها المختلفة بقضايا الأمن والأزمات المترتبة من الخلل الناجم عن عدم معالجتها، فهي عامل أساسي في تطور الأحداث.

فالهجرة غير الشرعية تؤثر على استقرار الدول، مما يترتب عليه إخلال في أمن الدول إذ أثرت بطريقة مباشرة على الأمن، وأصبحت تهدد البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول مما أوجب العمل على الحد منها.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية تعرف تنامي وانتشارا ملفتا للظاهرة، وبالتالي فهي مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لارتباطها بمختلف الأعمال الإجرامية لما تشكله من خطر على الأمن العمومي، ولما تشكله من خطر على استقرار الدول ونموها ونظرا لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير سوية، هذه المشاكل تبرر تخوف الدول من الهجرة غير الشرعية.

إن الهجرة غير المشروعة أصبحت إحدى القضايا التي تشغل تفكير المسؤولين في الدول والمنظمات والباحثين المهتمين بدراسات الهجرة وقد عقدت العديد من المؤتمرات والندوات العلمية التي تناولت الهجرة غير المشروعة من حيث أسبابها والآثار المترتبة عليها والسياسات الخاصة بالحد منها وتخفيف الآثار المترتبة عليها.

تأتي دول المغرب العربي حيث تشكل المغرب والجزائر وليبيا بلاد عبور إلى معظم دول أوروبا وقد شكلت لسنوات طويلة المحطة الرئيسة للتسلل إلى أوروبا نظراً لقربها الجغرافي. اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بتشريح الظاهرة وتحليلها وتوضيح أهم الاتفاقيات المتوسطية سواء الثنائية أو الجماعية في مواجهة الظاهرة.

كإشكالية للمداخلة نقول :

هل استطاعت دول المتوسط مكافحة الهجرة غير الشرعية ؟

للإجابة عن هده الاشكالية نتطرق إلى المحاور التالية :

أولا : مفهوم الهجرة غير الشرعية

ثانيا : مخاطر الهجرة غير الشرعية على دول المتوسط

ثالثا: مظاهر التعاون دول المتوسط في مواجهة انعكاسات الهجرة غير الشرعية

أولا– مفهوم الهجرة غير شرعية

الهجرة غير الشرعية رد فعل اتجاه التخلف الاقتصادي لدلك نعمل على ضرورة البحث على انعكاساتها على أمن الدول، للتخفيف من حدتها حتى لا تقع الدول في معالجة الموضوع في مشكلة التحدي الإنساني، سوف نركز في هذا الجزء الأول على الإطار المفاهيمي للموضوع من جانب الأمن والهجرة غير الشرعية ودلك لإيضاح المفاهيم.

الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه عرفتها المجتمعات المختلفة، وبواسطتها عمرت الأرض وتلاقت الثقافات، وهي تعتمد على العنصر البشري وأسهمت في بناء الكثير من ا دول والمجتمعات، والهجرة هي انتقال الأشخاص فرادى وجماعات من موقع لآخر بحثاً عن الأفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو أمنيا، وقد عرف الإنسان مثل هذا الانتقال دون قيد، حتى تطورت القوانين محليا ودولياً فظهرت الحدود وتأشيرات الدخول التي حدت كثيرا من حرية تنقل الأفراد والجماعات

وهو أمر الذي ساعد على نشوء هجرة موازية سميت بالهجرة غير المشروعة، وهي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة.[1]

حيث تشير الهجرة غير الشرعية إلى انتقال مواطنين أجانب إلى دولة ما في ظروف يكونون فيها غير مستوفين للشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد وتكون نتيجة لتدهور ظروف الحياة للمواطن.

وما تجدر الإشارة إليه ازدادت معدلات الهجرة غير المشروعة من الدول الفقيرة إلى تلك الغنية في العقد الأخير من القرن العشرين بحثاً عن فرص العمل، مع ثورة الاتصالات والمواصلات والعولمة التي سهلت هجرة أعداد كبيرة من الساعيين للوصول إلى ظروف معيشية أفضل.[2]

إذا أردنا توصيف ما يحدث على المستوى الدولي هو تناقض بين الدول المتقدمة والمتخلفة الفقيرة، حيث نجد في بداية الأمر كانت الدول المتقدمة دولا مشجعة للهجرة وأصبحت اليوم تعتمد على الأبواب الموصودة، هدا ما يعني تغير النظرة الأوروبية من الحاجة إلى الاتهام.

من عوامل دفع المهاجرين للهجرة بشقيها المشروعة وغير المشروعة يعود إلى عوامل اقتصادية واجتماعية ; تتمثل في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعوامل سياسية من غياب الحريات وانتشار الفساد والتسلط السياسي والدكتاتوريات والتطلع إلى تحسين مستوى المعيشة. [3]

أشارت منظمة الهجرة الدولية في تقرير لها عام 2006 أن هناك أكثر من مائة مليون شخص يعيشون خارج أوطانهم، ومن هده النسبة نجد أن أوربا احتلت أعلى نسبة من حيث تواجد المهاجرين على أراضيها. [4]ويلاحظ أن مشكلة تزايد عدد المهاجرين في أوربا مقترن بمعدل زيادة السكان فأوربا هي اقل مناطق العالم زيادة في معدل السكان.[5]

أما الأمن فيعرف بصورة عامة على انه تحقيق الطمأنينة والاستقرار، ومفهوم الأمن يأخذ مجموعة من الأشكال(الأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها)، وعليه فالأمن هو القدرة التي تتمكن بها الدول من تأمين نفسها انطلاقا من مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة التحديات في حالتي السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف القومية.

ثانيا- انعكاسات الهجرة غير الشرعية على امن الدول المتوسطية

بناء على ما سبق ذكره عن الهجرة غير الشرعية وتخوف الدول منه نتطرق في الجزء الثاني إلى خطورة هده الظاهرة وانعكاساتها الخطيرة على امن الدول.

1 : الضغط على الأمن الاقتصادي

إن العبء الاقتصادي الذي تتحمله الدول سواء دول عبور أو مستقبلة من جراء تدفق موجات الهجرة غير الشرعية أثقل كاهل الدول، خاصة اقتصاديات الدول النامية (دول عبور نتيجة تكاليف الاستقبال والإيواء وترحيل المهاجرين غير الشرعيين والمصاريف اللاحقة) فالجزائر كمثال تعتبر احد دول المغرب العربي التي شهدت حالة عارمة من هجرة سكانها إلى الضفة الأخرى.[6]

كما تؤثر على سوق العمل، فتدفق المهاجرين زاد في نسبة البطالة لتوفر اليد العاملة الرخيصة التي تسعى لضمان القوت اليومي، وقابله في نفس الوقت وصول الدول الأوروبية إلى درجة الاكتفاء.

كما أدى إلى توسع أنواع الجرائم الاقتصادية من خلال تهريب الثروات وظهور شبكات دولية لتهريب السلاح والمخدرات، خاصة إن معظم المهاجرين غير الشرعيين أصحاب سوابق عدلية سوداء بالإضافة إلى القيام بعمليات تزوير الوثائق الرسمية وتزايد عصابات المافيا وهدا ما يهدد الأمن الاقتصادي للدول.

ومن الأعباء على مالية الدولة هو تمويل مكافحة الهجرة غير الشرعية، فالدول التي تعاني مشكلة تدفق المهاجرين غير الشرعيين تعمل على حماية أراضيها وهدا من خلال جعلها تعمل على زيادة حجم المساعدات المقدمة للدول الطاردة للمهاجرين، وهي احد الأساليب التي تنتهجها الدول الطاردة للمهاجرين لمواجهة مشكلة التنمية في الدول النامية هدا كله يؤدي إلى زيادة الإنفاق المالي للدول سواء الطاردة أو المستقبلة من حرس سواحل وموظفين وغيره، وهدا ما يؤثر على حركة التنمية الاقتصادية.

2-انعكاساتها على الأمن الاجتماعي والثقافي

إذا كانت الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة غير الشرعية تظهر سريعا فإن الآثار الاجتماعية والثقافية تتأخر في الظهور، فتعامل المواطنين مع أناس لا يعرفون عنهم شيئا يشكل مشكل الاندماج وهدا ما يؤثر على أمن الدولة من خلال عدم الاندماج والانصهار في بوتقة واحدة، وهدا ما يخلق الحساسيات بين الأطراف المختلفة وهدا ما يحدث اليوم في أوربا بين المسلمين وغيرهم من الجنسيات الأخرى، خاصة الوطنيين وإلصاق التهم بالمسلمين من تخريب وقتل .

فعدم الإندماج يخلق مشكلة الأقليات والأديان داخل الدول الأوربية المقصودة بالهجرة نتيجة عدم التعايش، فالدول الأوربية مثلا تنظر إلى المسلمين كعامل لعدم الاستقرار واتهامهم بالجرائم والإرهاب والتطرف وإلصاق التهم بالإسلام وهو بريئا منهم.

كما شجع هدا العامل بروز التيارات المتطرفة في الدول الأوربية وصعودها إلى الحكم وهدا ما يؤثر على السياسات العامة للدول الأوربية خاصة ومكانتها في المجتمع الدولي ووصول هده الأطراف إلى السلطة هو نتيجة استغلالها الظروف السابقة والحقد على المهاجرين، وهدا ما جعلها تكسب مكانة لدى مواطنين الدول الأوربية هده الفرصة ساعدت الأحزاب المتطرفة، واستغل اليمين المتطرف أحداث سبتمبر 2001 للمطالبة بالحد من الهجرة وترحيل المهاجرين، فالأحزاب المتطرفة في أوربا كفرنسا من خلال الجبهة الوطنية وكذلك هولندا ودنمارك تعمل على عدم استيعاب المهاجرين خاصة المسلمين، وأدت الأزمة إلى تنامي شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة .

كما لا ننسى أن الهجرة غير الشرعية تساعد على تنامي مجموعة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة كالمخدرات والفاحشة والقتل.

3-انعكاساتها على الأمن الصحي

وكذلك من الجانب الصحي فيترتب على وجود المهاجرين غير الشرعيين خاصة في دول العبور والمستقبلة كثرة الأمراض واختلاط المواطنين بالمهاجرين، وهدا ما يشكل خطر على صحة المواطنين والتي تشير الأرقام إلى وجود نسبة مرتفعة من الأمراض التي ينقلها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، كمرض فقدان المناعة المكتسبة من خلال انتشار الفاحشة وغيرها من الأوبئة الخطيرة.

4- انعكاساتها على الأمن القومي

تعتبر انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجانب الأمني من اخطر التحديات التي تواجه الدول، وهدا لما تشكله الهجرة غير الشرعية من مساس بأمن الدول وسيادتها ونموها واستقرارها، لدلك فهي تعمل على مكافحة هده الظاهرة بكل الوسائل المتاحة. [7]

ومن أوجه تأثير هده الظاهرة على امن الدول نجد :

أ- الهجرة غير الشرعية وظاهرة الإرهاب

ارتبطت في الآونة الأخيرة الأعمال الإرهابية بما يصطلح عليه الهجرة غير الشرعية خاصة في الدول الأوربية وربطهما مع بعض، فالإرهابيين والحاملين للأفكار المتطرفة يتسللون مع المهاجرين غير شرعيين ومن تم ينتقلون بسهولة في الدول المستقبلة لهم بسبب عدم وجود تدقيق على الحدود بين هده الدول، ودليل على ما سبق ما حدث في منطقة تقنتورين في تمنراست من اعتداء إرهابي من جماعة إرهابية من خارج الوطن، بالإضافة إلى ما تشهده أوربا في الفترة الأخيرة من مجموعة من الهجمات الإرهابية بإشكال متنوعة متتالية مثل ما حدث في فرنسا وألمانيا وبلجيكا، وأفضت التحقيقات إلى أن مرتكبي هده الجرائم اغلبهم من المهاجرين.

وما يلاحظ كذلك في الآونة الأخيرة وخاصة في القارة الأوروبية اتساع حجم التهديدات الإرهابية للمنظومة الأمنية للدول، نتيجة زيادة حجم الجماعات الإرهابية داخل المهاجرين غير الشرعيين واتساع مساحة هؤلاء، ساعدهم في تهريب الأسلحة والذخيرة وهدا ما يشكل خطر امني حقيقي خصوصا بعد

تحالف بين المهربين والجماعات الإرهابية، وخاصة في الدول الإفريقية الهشة التي تشهد الصراعات الداخلية فهده الدول تكثر فيها هده الظاهرة وتتكاثر بسرعة، هدا ما أدى إلى زيادة الجماعات الإرهابية والمهربين ومثال على دلك ما شهدته ليبيا مؤخرا من تهريب السلاح وتهديد الجوار الإفريقي.

ب-الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

الهجرة غير الشرعية وفي إطار علاقتها بالجريمة المنظمة تشكل خطرا على استقرار ونمو الدول،[8] نظرا لعبور أشخاص غير عاديين والقيام بإعمال مخالفة للتشريعات تلك الدول والمحرمة دوليا، ووقوع هده الفئة في يد شبكات المافيا واستغلالهم في ذلك سواء في تهريب المخدرات أو المتاجرة فيها، وانتشار الجرائم واستخدام هؤلاء المهاجرين في تنفيذ الجرائم. [9]

ت-الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر[10]

فالهجرة غير الشرعية تؤدي إلى الاتجار بالبشر من خلال نقل أفراد لتحقيق الربح، ومن خلال الإكراه خاصة النساء الين يسقطون في قبضة المافيا والعصابات وهدا ما يجبر الضحية على العيش حياة العبيد، وهدا ما يجبر النساء على الدعارة والانضمام إلى مجموعة منظمة من المتسولين أو المجرمين، فما حدث في ليبيا مؤخرا دليل على دلك من خلال استغلال الأفارقة والاتجار بهم.[11]

ثالثا-مظاهر الحوار المتوسطي لمواجهة انعكاسات الهجرة غير الشرعية

نظرا لما تشكله ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مخاطر على المهاجرين من جهة وعلى امن الدول من جهة أخرى فقد تم إبرام العديد من

الاتفاقيات الدولية ومن الاتفاقيات لحماية حقوق المهاجرين وضمان حريتهم وحمايتهم إبرام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. [12]

وإبرام اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[13] وإلحاقها برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000 [14] (الذي يقضي على كل دولة طرف أن تتخذ بما يتسق مع التزاماتها بمقتضى القانون الدولي كل التدابير المناسبة).

وعلى المستوى الدول الأوربية المستقبلة للمهاجرين والمتضررة نظراً لاستفحال عمليات الهجرة غير الشرعية أكثر، وموت العديد من المهاجرين بصورة أكبر بسبب ظروف الانتقال، تعد فرنسا من أهم الدول التي سارعت في تغيير قوانينها المتعلقة بالهجرة بعدما توصلت إلى قناعة مفادها أن الهجرة غير القانونية تمثل عبئاً على فرنسا، وتشكل مصدر توتر وهذا ما دفع ساركوزي إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي في 17-06-2006 وهذا في إطار الأبواب الموصودة. كما تبنت اسبانيا وايطاليا نفس الاتجاه[16]

ولكن ما يلاحظ انه رغم تشديد الخناق على المهاجرين غير الشرعيين من الناحية القانونية إلا أن الظاهرة في تواصل وهدا ما أدى الدول الأوربية بإتباع خطوات عمليا حيث عمدت لمراقبة شواطئها الجنوبية المطلة على مضيق جبل طارق من الهجرة الإفريقية غير الشرعية باستعمال الوسائل المتطورة والتكنولوجية.

لم تتوقف عند هدا الحد بل سعت الدول الأوربية إلى تشكيل اتحادات للوقوف في وجه الظاهرة وعدم البقاء مكتوفي الأيدي.[17] واستحداث أجهزة أمنية لمنع دخول الأجانب بصورة غير قانونية نحوها، وحماية حدودها من الانتهاكات والاعتداءات[18]

ولم تتوقف المساعي الأوربية بينها فقط وإنما اتجهت إلى الطرف الأخر المقابل في الضفة الجنوبية لوقف هده الطاهرة رغم صعوبتها.

حيث قام الاتحاد الأوربي بالعديد من الآليات القانونية والأمنية وتقديم المساعدات حيث أبرم العديد من الاتفاقيات الثنائية بينها وبين دول المغرب العربي **في مجال** المشاكل المتعلقة بالأشخاص الموجودين بصفة غير قانونية وضمان عودتهم، [20] والحث على ضرورة التعاون من أجل تخفيف جحافل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من المغرب العربي نحو دول الاتحاد الأوروبي [21]

كما نشير إلى أن الدول الطاردة هي كذلك عملت جاهدة لوقف هده الظاهرة لأنها تعاني هي كذلك من انعكاسات الظاهرة خاصة إذا كانت دولة عبور، فالجزائر من دول المتضررة، حيث أن النظام لم يبق مكتوف اليد وإنما ساير هدا الركب وقام بالعديد من مجالات التنمية للحد من انتشار الظاهرة وقام بالعديد من الأبحاث لفهم أسباب وأبعاد هذه الظاهرة خاصة بعد العدد الكبير من الوفيات والمفقودين.

هذا ما جعل المشرع الجزائري يتدخل من الناحية العقابية لوقف الظاهرة وعالج الظاهرة بأبعادها المختلفة، استحدث بموجب تعديل2009 المادة 175مكرر1 . [22]

كما ركزت الجزائر على الجانب الأمني كوسيلة لوضع حد لهذه الظاهرة، من خلال مد حدودها بطاقات بشرية وإمكانيات مادية لتطويق الحدود وحمايتها من التسلل إلى إقليمها أو الخروج منه بصفة غير قانونية، أهمها نشر قوات شرطة الحدود على جميع منافذ الإقليم.[23]

الخاتمة:

الهجرة غير الشرعية مثلث الرغبة في التغلب على الظروف الصعبة، والهروب من الفقر وبداية حياة جديدة توفر له الحق في العيش الكريم، فالأفراد المهاجرين يبحثون عن امن أنفسهم سواء في الحروب أو السلم فيبحثون عن منفذ للعيش الكريم، ويقابله في نفس الوقت خوف الدول على أمنها كذلك لما قد تحمله هده الأفراد المهاجرة، فادا القينا نظرة على أعداد المهاجرين والدين لديهم الرغبة في العيش في أوربا نجد أعدادهم كبيرة جدا حيث يشكلون بهده الأعداد خطر على دول العبور والمستقبلة والطاردة على أمنهم ونموهم واستقرارهم.

وبالتالي أصبحت مصدر قلق لمتخذي القرار في الدول المصدرة لها وفي الدول المستوردة لها بالنظر لما تسببه من مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة بالإضافة إلى المشكلات السياسية بين الدول.

رغم التعاون الدولي والمساعدات المقدمة لم تستطيع الدول المتوسطية في إيقاف الهجرة غير الشرعية، باعتبار مشكلة الهجرة غير المشروعة مشكلة ظروف يعيشها الإنسان سواء اقتصادية أو الاجتماعية.

وبالتالي لإيقاف ظاهرة الهجرة غير الشرعية لابدى على الدول المصدرة تحسين معيشة المواطنين وعلى الدول المستقبلة أن تتخلى على السلطة الأبوية على شعوب دول النامية

التوصيات:

1. مواجهة الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة غير المشروعة وتطبيق برامج التنمية التي تحقق فرص العمل. ودلك يتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تعود إليها وتامين احتياجات الشباب من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم إلى الخارج.

2. تشديد إجراءات مواجهة المهربين والتنظيمات التي تنظم الهجرات السرية والأشخاص المهتمين بالمساعدة في تنظيم عمليات تهريب البشر.

3.الاهتمام بإنشاء مراكز لدراسات الهجرة في الدول التي يتم منها تهريب البشر تهتم بدراسات الهجرة في كافة الميادين الاقتصادية والسياسية والنفسية والاجتماعية والإعلامية.

4.تحقيق تعاون دول جنوب وشمال المتوسط كشركاء متكاملين عبر تعزيز الاتفاقيات الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

5. تعزيز الحلول الأمنية والتي من الممكن أن تقلل من فرص الهجرة غير الشرعية من خلال المراقبة وتوعية.

الهوامش:

1- خالد إبراهيم حسن الكردي قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية بعنوان الهجرة غير الشرعية :الأبعاد الأمنية والإنسانية المنعقدة في مدينة سطات بالمغرب خلال الفترة من 4-2015/2/6

2- طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،ط20091،ص40.

3- لخص العالم الفرنسي الفريد صوني هده الجملة في أن (إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وأما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات)

4- زادت معدلات الهجرة غير المشروعة عبر ليبيا بعد (2011م) بسبب غياب وانهيار أجهزة وأنظمة الأمن الرسمية وشيوع وتوفر المركبات الصحراوية بكثرة وعدم توفر إمكانات السيطرة على الحدود البرية والبحرية ومرافئها وارتفاع الصراعات كل ذلك أسهم في زيادة معدلات الهجرة غير المشروعة عبر ليبيا حيث قدرت ايطاليا عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين إليها من ليبيا بنحو (1.5) مليون أغلبهم من دول شمال أفريقيا وآخرون من تشاد والصومال وأريتريا وأثيوبيا

5- هايل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1 2012، ص155.

6- ماهر عبد مولاه، التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية، آليات الردع والتحفيز، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، 2012م، ص41.

7- فتيحة ليتيم البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، مجلة السياسة الدولية العدد 183، المجلد 4 ، 2011 ، ص 22.

8- محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية، القاهرة: دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص 204 وما يليها.

9- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص24.

10-لقد أبرمت العديد من المواثيق الدولية التي تتعلق بجريمة الاتجار بالبشر ومن أهمها البرتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود والدي يهدف إلى منع والقضاء والمعاقبة على الاتجار بالبشر ولاسيما الأطفال والنساء.

11- مليكة حجاج، الحدود الفاصلة بين جريمتي الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، مجلة التراث، العدد 19 ، مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2015، ص 289

12- بتاريخ 18 ديسمبر 1990 تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، والتي جاءت كتتويج لمجهود فريق من الخبراء الدوليين دام طيلة اثني عشرة سنة.

13 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000

14- ووردت أحكامه في خمسة وعشرين مادة مقسمة إلى أربعة أقسام: القسم الأول خاص بالأحكام العامة من المادة 1 إلى 6 ، والقسم الثاني خاص بتهريب المهاجرين عن طريق البحر من المادة 7 إلى 9 المادة ، والقسم الثالث خاص بالمنع والتعاون والتدابير الأخرى من 10 المادة إلى المادة 18 وأخيرا القسم الرابع خاص بالأحكام الجنائية من المادة 19 إلى المادة 25.

15- وتعتبر ايطاليا من أول الدول الأوربية وأكثرها تضررا من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين ، هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس 1998 والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول للإقليم الايطالي، وتجديد إقامة الأجانب. ورغم هذه الإجراءات إلا أنها غير كافية لردع هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد ايطاليا الأمر الذي مهد لظهور قانون جديد للهجرة سنة 2002 يعرف بالقانون رقم 189 الذي يحوي العديد من الإجراءات الصارمة صد المهاجرين غير الشرعيين.

16- ومن دلك نجد ميثاق الهجرة الأوربي لسنة 2008: والذي صادق فيه الزعماء الأوربيين دون تردد على القواعد المنظمة للهجرة بهدف القضاء على الهجرة السرية للبلدان الأوربية. وفي هذا المجال صرح الرئيس الفرنسي السابق " نيكولا ساركوزي" خلال مؤتمر القمة الأوربي المنعقد ببروكسل "إن أوربا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة." ويتضمن الميثاق الأوربي بشأن الهجرة واللجوء السياسي مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية وخاصة الهجرة السرية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى البطاقة الزرقاء ، وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوربي لأجل العمل حيث تمنحهم وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي الاتحاد الأوربي.

17- النظام الأوربي لمراقبة الحدود : أسس هذا الأخير سنة 2013 في دول أعضاء الاتحاد الأوربي الواقعة على حدود الاتحاد الأوربي المطلة بحرياً من الناحية الجنوبية، وبراً من الناحية الشرقية

18 – مرسوم رئاسي رقم 07– 374 مؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1428هـ الموافق أول ديسمبر 2007م يتضمن التصديق على التعاون بين حكومة الجزائر وإيطاليا في مجال محاربة الإرهاب والإجرام المنظم والإبحار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية، الموقع بالجزائر 22 نوفمبر 1999م، الجريدة الرسمية، العدد77.

19 –عبد القادر دندان، دول المغرب العربي في قلب نظام الهجرة غير الشرعية الجديد العابر للمتوسط ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية، مركز الجامعي الحاج أق اخموك، تمنراست ، 21–23 ماي 2010 ،ص 6

20– المادة 175مكرر 1 " دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من20,000 دج إلى 60,000 دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية ، وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى لتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".

21– أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق.